

الاجابة النموذجية للرقابة الأولى في مقياس إدراة الأعمال الدولية.

السؤال الأول :

- 1- **الترخيص الرئيسي :** وبموجبه تسمح ش.م.ج لشركة أخرى في دولة أخرى أن تستخدم تقنياتها، والتكنولوجيا التي تملكها، أو استخدام براءات اختراعها، أو اسمها التجاري، أو علاماتها التجارية مقابل اجور معينة تدفعها الشركة المحلية، ومن أمثلة ذلك شركة كوكاكولا، الفنادق مثل Hilton. Sheraton... الخ.
- 2- **عقود الإدارة:** بموجبها تقوم شركة أجنبية بإدارة منشأة في بلد آخر مقابل أجر ، ومقابل القيام بالإدارة تتلقى الشركة الأجنبية أتعابا أو نصيبا في الأرباح (عادة لا تتجاوز 30%).
- 3 - **الاستثمار الاجنبي غير المباشر :**
هذا النوع من الاستثمار هو استثمار قصير الأجل يمتد لأسابيع أو أشهر ، يتم في الاسهم والسندات الخاصة أو الحكومية والعملة الوطنية في البلد المضيف بقصد المضاربة وتحقيق الأرباح عن طريق الاستفادة من الفرق في الاسعار.
- 4- **توازن المزيج التسويقي:**
يقصد به الإهتمام بجميع عناصره الأربعة (المنتج، السعر، التوزيع، الترويج)، دون التركيز على أحدها على حساب العناصر الأخرى.

السؤال الثاني : أجب بـ "صحيح" أو " خطأ" عن العبارات التالية مع التعليل في جميع الحالات:
(16 ن)

- 1- **خطأ:** لا تقتصر المشاركة بحصة من رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة ، والخبرة وبراءات الاختراع والعلامات التجارية... إلخ .
- 2- **خطأ:** الاستثمار المباشر هو استثمار يحقق للمؤسسة روابط دائمة مع مؤسسات في الخارج، عكس الاستثمار المحفظي الذي يهدف لتحقيق ربح مالي سريع.
- 3- **خطأ:** هذه النظرية تقترض إدراك و وعي الشركة متعددة الجنسيات بجميع فرص الاستثمار الأجنبي في الخارج . وهذا غير واقعي من الناحية العملية.
- 4- **خطأ:** بل في المرحلة الرابعة مرحلة بداية التشبع في السوق المحلي و بدأ إنتاج السلعة في الدول المتقدمة الأخرى.
- 5- **خطأ :** الإستثمار الأجنبي مصدر لتعويض العجز في الإدخار المحلي.

- 6- **خطأ:** يرافق ذلك تخفيض التكاليف عن طريق التوسع في حجم الإنتاج طبقاً لمفهوم قانون اقتصاديات الحجم .
- 7- **خطأ :** تسبب فشل سياسة حماية الصناعات المحلية الناشئة، وأزدياد الاستهلاك المحلي وإنخفاض المدخرات والاستثمارات المحلية.
- 8- **خطأ:** و يقصد بالحماية هنا الممارسات الوقائية من قبل الشركات متعددة الجنسيات لضمان عدم تسرب الابتكارات الحديثة في مجالات الإنتاج أو التسويق أو الإدارة عموماً إلى أسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى غير الاستثمار المباشر أو عقود التراخيص و الإنتاج ... الخ .